

روضة الطالبين وعمدة المفتين

كانت العمارة الإسلامية ولم يعرف مالكتها وقالوا هي كلقطة لا يعرف مالكتها والجمهور فرقوا بين الجاهلية والإسلامية كما سبق القسم الثاني أرض بلاد الكفار ولها ثلاثة أحوال أحدها أن تكون معمورة فلا مدخل للإحياء فيها بل هي كسائر أموالهم فإذا استولينا عليها بقتال أو غيره لم يخف حكمه الحال الثاني أن لا تكون معمورة في الحال ولا من قبل فيتملكها الكفار بالإحياء وأما المسلمون فينظر إن كان مواتا لا يذبون المسلمين عنه فلهم تملكه بالإحياء ولا يملك بالإستيلاء لأنه غير مملوك لهم حتى يملك عليهم وإن ذبوا عنه المسلمين لم يملك بالإحياء كالمعمور من بلادهم فإن استولينا عليه ففيه أوجه أصحابنا أنه يفيد اختصاصا كاختصاص المتحجر لأن الإستيلاء أبلغ منه وعلى هذا فسيأتي إن شاء الله تعالى خلاف في أن التحجر هل يفيد جواز البيع إن قلنا نعم فهو غنيمة كالمعمور وإن قلنا لا وهو الأصح فالغانمون أحق بإحياء أربعة أخماسه وأهل الخمس أحق بإحياء خمسة فإن أعرض الغانمون عن إحيائه فأهل الخمس أحق به ولو أعرض بعض الغانمين فالباقون أحق وإن تركه الغانمون وأهل الخمس جميعا ملكه من أحياء من المسلمين قلت في تصور إعراض اليتامى والمساكين وابن السبيل إشكال فيصور في اليتامى أن أولياءهم لم يروا لهم حظا في الإحياء ونحوه في الباقين والله أعلم والوجه الثاني أنهم يملكونه بالإستيلاء كالمعمور والوجه الثالث لا يفيد ملكا ولا اختصاصا بل هو كموات دار الإسلام من أحياء ملكه